

مجلة المفكر \_\_\_\_\_ العدد الثاني عشر

## تحديات قيام هياسة خارجية أوربية موحدة ومؤثرة

هياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا

الدكتور: محمدان محمد

أستاذ العلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3

### Abstract :

Although the European Union has become a super power in the economic, commercial, financial and technological fields, It is still very weak in the political one. This is due to many challenges. This study focuses on the challenges facing this union from playing an influential role in world politics, before that, it analyses the common European foreign policy; its emergence and development, its interests and how it is made. The study takes the position and policy of the European Union towards the Arab-Israeli Conflict & the Palestinian problem , as a case study to show the European weakness & limit in foreign policy .

### ملخص:

رغم أن الإتحاد الأوروبي أصبح قوة عظمى إقتصادية وتجارياً ومالياً وتكنولوجياً، إلا أنه مازال يعتبر ضعيفاً في المجال السياسي، ويرجع هذا إلى عدة تحديات.

وبالتالي تركز هذه الدراسة على التحديات التي تواجه هذا الإتحاد من لعب دور فعال في السياسة العالمية، وذلك بعد تحليلها لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية المشتركة؛ ظهورها وتطورها، مجالاتها وأهدافها، وكيف تصنع.

وقد أخذت الدراسة موقف وسياسة الإتحاد الأوروبي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، كنموذج لتبيان المحدودية الأوروبية في مجال السياسة الخارجية .

مجلة الحقوق والعلوم الهياسية \_\_\_\_\_ جامعة محمد الخامس بطنجة

## مقدمة:

رغم أن الإتحاد الأوروبي صار عملاقاً إقتصادياً وتجارياً ومالياً وتكنولوجياً ، فإنه سياسياً لم يصل إلى المستوى المطلوب . ورغم أن لهذا الإتحاد مكانة وحضور مميزين في الكثير من المحافل الدولية ، غير أنه لم يستطع صياغة سياسة خارجية موحدة ومؤثرة . أي أن سياسته الخارجية ، وتأثيره العالمي لم يتوازن مع هذه المكانة الهامة ، وهذا الحضور المميز .

والسؤال هو: ما سبب ذلك ؟ أي ما هي حدود ومعيقات السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة والمؤثرة ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، سيتم تناول ثلاث محاور أساسية :

~ سيخصص المحور الأول لأخذ نظرة عامة عن السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة ، لفهمها بوضوح. ولهذا فسيتم التطرق لظهور هذه السياسة ، والمراحل التي مرت بها . وكذلك لعوامل قيامها وأهدافها. بالإضافة إلى اهتماماتها ومجالاتها. ثم عملية صنعها وتنفيذها .

~ في المحور الثاني ، سيتم تحليل مختلف العوامل التي حدثت وتحد من وصول أوروبا إلى بناء سياسة خارجية موحدة ، وبالتالي لعب دور مؤثر وفعال في السياسة العالمية .

~ أما في المحور الثالث، فسيتم أخذ سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، كنموذج عملي لهذه المحدودية الأوروبية.

المحور الأول، السياسة الخارجية الأوروبية، نظرة عامة : سنتناول هنا ظهور هذه السياسة ومراحل تطورها، ثم عوامل قيامها وأهدافها، بالإضافة مجال اهتمامها، وعملية صنعها وتنفيذها .

أولاً، ظهور السياسة الخارجية الأوروبية ومراحل تطورها : ظهر الإهتمام بهذه السياسة المشتركة منذ مدة ، وبذلت مجهودات جبارة ، ولكن النتيجة لم تكن في مستوى التطلعات والآمال. ثم زاد الإهتمام بذلك بعد التغيرات والمستجدات الهامة منذ التسعينات إلى اليوم . ولكن لم يتحقق كذلك شيء ذو قيمة .

وبتتبع مسار هذه السياسة ، نجد أن عملية إقامة وتكريس سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة ، مرت بمراحل كثيرة :

. فقد بدأ الإهتمام بهذا الموضوع ومحاولة تجسيده عملياً ، منذ بداية الخمسينات، بإنشاء "مجموعة الدفاع الأوروبي". ولكن هذه المجموعة فشلت بسبب موقف فرنسا ، التي رأت أن ذلك يمس بسيادتها

الوطنية ، وبشكل قيودا عليها في مجال الدفاع ، حيث رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على معاهدة إنشائها<sup>(1)</sup> .

.وفي بداية الستينيات جرت مفاوضات أوروبية من أجل قيام تعاون سياسي أقوى ، واتحاد بين الدول الأوروبية ، وإقرار سياسات أمنية وخارجية مشتركة ، بهدف بناء قوة دولية ثالثة مستقلة عن أمريكا ، وقادرة على انتهاز سياسة خارجية جديدة مؤثرة. إلا أن هذه المفاوضات توقفت عام 1962 دون التوصل إلى اتفاق ، بسبب الخلافات بين هذه الدول<sup>(2)</sup> ، وخاصة إصرار هولندا على إدخال بريطانيا في المنظومة الأوروبية قبل الحديث عن أية سياسة خارجية وأمنية مشتركة<sup>(3)</sup> .

. ثم كان الأمر مع مطلع السبعينات بإنشاء آلية التعاون السياسي الأوروبي ، تعقد في إطارها اجتماعات دورية لوزراء الخارجية للتشاور والتنسيق في مجال السياسة الخارجية . وبدأت الدول الأوروبية من خلال هذه الآلية تصدر البيانات والقرارات الرسمية حول كثير من القضايا الدولية . غير أن ذلك لم يكن يحقق الإجماع الداخلي ، بسبب اختلاف المصالح والسياسات وتضاربها ، ولأسباب أخرى سيتم تناولها.

. ثم جاءت معاهدة (ماستريخت)<sup>(4)</sup> في 28 فبراير 1992، بتأسيس الاتحاد الأوروبي ، وإنشاء السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة كسند لهذا الاتحاد<sup>(5)</sup> .

. وحتى نهاية التسعينات ، تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوروبية مشتركة . ففي اجتماع مجلس أوربا في (كولونيا) سنة 1999 ، تم التوصل إلى إجماع حول إعطاء الاتحاد الأوروبي دور أقوى في إدارة الشؤون الدولية ، عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية ، وهياكل مؤسسة لصنع واتخاذ القرارات . وفي الأثناء تم إنشاء منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة . وعين (خافيير سولانا) كأول ممثل لهذه السياسة . وتتمثل مهامه في مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وصياغة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة<sup>(6)</sup> .

. ثم جاءت قمة (هلسنكي) سنة 1999 للبحث عن أسباب فشل وعجز الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، وخاصة أزمة كوسوفو. أين فشل الاتحاد فيها فشلا ذريعا . فتم في هذه القمة ، الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم ، والقيام بعمليات إدارة الأزمات .

. ثم كانت قمة (نيس) في ديسمبر 2000 ، والتي وضعت القواعد العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية . كما أقرت إنشاء لجنتين لتسيير هذه القوة ، وهما اللجنة السياسية واللجنة الأمنية<sup>(7)</sup> .

.وفي سنة 2007 استحدثت معاهدة (لشبونة) منصب رئيس الاتحاد الأوروبي . كما أقرت تنشيط السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتفعيلها ، وذلك بالإعلان عن نهاية العمل الروتيني للرئاسة

الأوروبية في العلاقات الخارجية ، ووضع أهداف الاتحاد الخارجية بشكل مبسط وواضح . كما تم تأسيس مجلس الشئون الخارجية الجديد ، وفصله عن مجلس الشئون العامة . وما زال مسار بناء سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة ، قائماً إلى الآن<sup>(8)</sup> .

ثانياً ، عوامل قيام السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وأهدافها : هناك عاملان هاما ، أحدهما داخلي والآخر خارجي ، ساهما أكثر في بلورة وتكريس هذه السياسة الخارجية.

**العامل الداخلي :** ويتمثل في بلوغ عملية التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة ومتطورة جداً ، والتي حققت نجاحات ومكاسب كبيرة ، وذلك بالوصول إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية . فكان من الضروري الدخول في مرحلة الوحدة السياسية ، التي تعتبر الضامن الحقيقي ، والحامي الفعلي لهذه الوحدة الاقتصادية ، التي يمكن أن تتراجع أو تنهار من الأساس ، إذا لم تتحقق الوحدة السياسية<sup>(9)</sup> .

**العامل الخارجي:** ويتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، حيث أبعد ذلك الخطر الكبير الذي يهدد أوروبا ويدفعها للاهتمام بالمظلة الأمريكية في إطار سياسة أطلسية محكمة، في ظل نظام الاستقطاب الدولي الذي كانت له انعكاسات سلبية على حركة الوحدة الأوروبية عامة، وعلى السياسة الخارجية الاستقلالية لأوروبا خاصة. وبعد زوال هذا الخطر ، وتراجع هذا الاستقطاب ، كان على أوروبا إعادة النظر في علاقاتها الخارجية. وهذه إعادة تتطلب قيام سياسة خارجية موحدة فعالة قوية ومؤثرة .

أما عن أهداف هذه السياسة الخارجية ، فإن معاهدة (ماستريخت) قد حددتها في الأمور التالية :

. حماية القيم الأوروبية المشتركة والمحافظة عليها ، مثل قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ... وكذلك حماية المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي ، والمحافظة عليها .

. حماية استقلال الاتحاد الأوروبي ككيان ، واستقلال أعضائه ، وتقوية أمن الاتحاد وأمن دوله.

. المحافظة على الأمن والسلام في العالم، والمساهمة الجادة في ذلك .بالإضافة إلى ترقية وتطوير التعاون بين الدول وتدعيمه، في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

. تدعيم الديمقراطية ودولة القانون ، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية<sup>(10)</sup> .

ثالثاً، اهتمامات السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة ومجالاتها : هناك عدة اهتمامات لهذه السياسة ، لعل أهمها الاهتمامات الثلاث التالية :

**1. الإستراتيجيات المشتركة :** وهي تبين وجود قاعدة مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي ، تصلح لتكون نظرة واضحة ومحددة المعالم للعلاقة إستراتيجية تربط بين الاتحاد وبين الأطراف الأخرى. وتحتل هذه النظرة مكانة خاصة على قائمة أولويات الاتحاد ، لأسباب تتعلق بمصالح مختلفة ومتنوعة : سياسية ، أمنية ، اقتصادية ، ثقافية ..... مثال : الشراكة الإستراتيجية مع روسيا<sup>(11)</sup> . إذ شاركت هذه الأخيرة في التمارين المشتركة مع الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات . وفي بيان مشترك يوم 18.8.2004، أكد فيه الطرفان على ضرورة بناء شراكة إستراتيجية متوازنة ومتبادلة<sup>(12)</sup> . ومثال آخر : مشروع برشلونة والشراكة الأورو متوسطية (1995) ، التي أقرت ثلاث جوانب للشراكة : الشراكة السياسية والأمنية ، الشراكة الاقتصادية والمالية ، والشراكة في الأمور الاجتماعية والثقافية والإنسانية<sup>(13)</sup> .

**2. العمليات المشتركة :** وهي العمليات الميدانية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية ، بمفرده أو بالتعاون والتنسيق مع دول ومنظمات دولية أو إقليمية أخرى . إما بتقديم الإغاثة والمعونة الإنسانية للمتضررين من الكوارث أو الأزمات ، أو بالمشاركة في حفظ السلام والأمن في مناطق بها أزمات أو نزاعات ، بالمساهمة في قوات حفظ السلام في هذه المناطق.

**3. المواقف المشتركة :** وهي تبين موقف الاتحاد الأوروبي من بعض القضايا الدولية ، إما من خلال إصدار بيانات مشتركة ، كالتعبير عن التعاطف والتفهم ، وإظهار حسن النية ومشاعر الرضا ، أو الاستنكار والرفض والغضب ، تجاه طرف معين ، أو تجاه سلوك محدد لبعض الأطراف . وإما من خلال إجراءات عملية ، كفرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية ...أو غيرها<sup>(14)</sup> .

اما مجالات السياسة الخارجية الأوروبية العملية ، فإنه بسبب المستجدات الدولية الكبيرة ، والمتغيرات العالمية الهامة ، فقد أصبحت هذه السياسة ، تتركز خاصة في الأمور التالية :

التحرك نحو الشرق ونحو الجنوب :بعد انهيار المنظومة الاشتراكية واجهت أوروبا تحديا وتهديدا أمنيا آخر من الشرق، متعدد المصادر وأكثر انتشارا، وغير محدد المعالم، وإن كان أقل خطورة مما كان سابقا<sup>(15)</sup>. فقد تسببت الدول المستقلة عن هذه المنظومة ، في بروز قضايا أمنية وسياسية معقدة ذات مخاطر وتحديات كبيرة : مخاطر عدم الاستقرار، ومخاطر نشوب الصراعات والنزاعات المسلحة ، بسبب مشاكل عديدة : كمشاكل الحدود ، أو الأقليات ، أو التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة . ولهذا كان على أوروبا بلورة نظرة وسياسة خارجية مشتركة جديدة ، لحماية الاستقرار والأمن في كل القارة الأوروبية<sup>(16)</sup>

والأمر كذلك في جنوب المتوسط، حيث هناك تهديدات ومخاطر مختلفة قد تتعرض لها أوروبا، وخاصة الأمنية منها. ولهذا كان لابد من تكريس نظرة وسياسة خارجية مشتركة مع هذه المنطقة،

لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر، كمشروع الشراكة الأورو متوسطية 1995، والاتحاد من أجل المتوسط 2008.

إعادة النظر في العلاقات الأطلسية: فبعد التغيرات الهامة والمستجدات الكبيرة التي حدثت في العالم ، كان لابد من صياغة جديدة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية، علاقات تتلاءم وتتواءم مع هذه التغيرات والمستجدات . كما كان لابد من إيجاد صيغة جديدة لمهام ووظائف الحلف الأطلسي ، أي عقيدته ، بتحويله إلى أداة لترقية الأمن والاستقرار في أوروبا ، بدلا من مهمته السابقة : مواجهة تهديد عسكري مباشر من المعسكر الاشتراكي<sup>(17)</sup> . كما كان لابد من توسيع العضوية في هذا الحلف ، ليشمل دول شرق أوروبا ، حتى يتمكن من القيام بدور سياسي فعال ، إضافة إلى دوره العسكري والأمني .

المشاركة في بناء نظام دولي تعددي جديد : لأن مصلحة الاتحاد الأوروبي في قيام هذا النظام ذي الأقطاب المتعددة، وليس في بقاء نظام يهيمن عليه قطب واحد هو أمريكا، ولهذا فإن السياسة الخارجية لهذا الإتحاد، بدأت تعكس سلوكا يختلف إلى حد ما عن سلوك أمريكا، وتعتبر هذه السياسة عن نظرة جديدة لنظام دولي آخر، يقوم على إعطاء الأهمية والأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، بدلا من العسكرية والاستراتيجية، وتفضيل العمل الجماعي المشترك من خلال المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بدلا من العمل المنفرد لأمريكا، بمعنى عدم الإنقياد التام لرغبة وإرادة أمريكا في إصرارها على الإنفراد بالمبادرة، واحتكارها لعملية صنع القرار الدولي وتنفيذه<sup>(18)</sup>.

رابعا، صنع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وتنفيذها : يتولى المجلس الأوروبي<sup>(19)</sup> تحديد المبادئ والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية المشتركة ، وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها. وهناك مجلس الوزراء<sup>(20)</sup> ، وهو أعلى سلطة لاتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي ، بل هو صانع القرار الفعلي داخله ، ولكن في إطار التوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي تصدر عن المجلس الأوروبي . ويساعد مجلس الوزراء هذا في مهامه ، هيكل تنظيمي متشابه يتمثل في :

أ. الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية ، ومهامه مساعدة مجلس الوزراء في تحضير، وإعداد وصياغة كل ما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية والأمنية وتنفيذها . ويساعده هو الآخر جهاز إداري يتكون من دبلوماسيين وخبراء فنيين وإداريين .

ب. اللجنة الدائمة للسياسة والأمن ، وتتكون من رؤساء إدارات الشؤون الخارجية للدول الأعضاء . ومهمتها متابعة الموقف الدولي ، والقيام بالدراسات والتحليلات للوصول إلى النتائج حول الإجراءات الواجب اتخاذها ، وإصدار التوصيات والاقتراحات التي يمكن رفعها إلى المجلس الأوروبي.

ج. مجموعة عسكرية للتخطيط والإشراف على العمليات الميدانية ، وتضم : اللجنة العسكرية ، لجنة الأركان ، ومجموعة بحثية لدراسة وتحليل القضايا الأمنية الدولية ، وجمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية الخاصة بمناطق الأزمات في العالم .

د. الممثلون الدائمون، وهم الذين يبعثهم المجلس الأوروبي إلى مناطق في العالم ، تشهد أزمات حادة ، للقيام بمهام محددة تتطلب إقامة طويلة أو دائمة هناك، للإسهام والمشاركة في إيجاد حلول سلمية لها<sup>(21)</sup>.

وإضافة إلى هذه الهيآت المشاركة في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي ، نجد أيضا :

. المفوضية الأوروبية ، التي تشارك المجلس الأوروبي في إعداد القرارات ، وفي تحضير الاجتماعات ، وفي مناقشة القضايا المطروحة .

. البرلمان الأوروبي، دوره استشاري، إذ يستشير المجلس الأوروبي حول الخيارات والإستراتيجيات العامة المراد اعتمادها. كما أن المجلس الوزاري يأخذ رأي البرلمان بعين الاعتبار، دون أن يكون ذلك ملزما له. ومن حق البرلمان أن يحصل على المعلومات حول القضايا المطروحة والنقاشات، وكذا القرارات المتخذة. كما يحق له طرح أسئلة على المجلس، وأن يناقش دوريا تطور السياسة الخارجية والأمنية<sup>(22)</sup>.

**المحور الثاني ، العوامل المعيقة لقيام سياسة خارجية أوروبية موحدة:** وتتمثل في عوامل أوروبية داخلية ، وأخرى تعود إلى العلاقات الأوروبية الأمريكية وطبيعتها .

**أولا. العوامل الخاصة بأوروبا :** والتي يمكن حصرها في الأمور التالية :

أ. الوزن المحدود لأوروبا في النظام الدولي : فرغم أن أوروبا ظلت ترغب في توحيد سياستها ومواقفها إزاء القضايا والأحداث الدولية، و تعبر عن كيان مستقل، وعن كتلة لها وزنها في العالم، إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الأمر، لأن مقدرتها على فعل ذلك يرتبط بتأثيرها ووزنها في النظام الدولي. وقد أثبتت التطورات الدولية عجز أوروبا على توحيد سياستها الخارجية، ولعب دور مستقل ومؤثر في التطورات الدولية المختلفة، وذلك بسبب ضعف الوزن السياسي والعسكري النسبي لها في النظام الدولي<sup>(23)</sup>.

نعم هناك أهداف طموحة لأوروبا لتبني سياسة خارجية موحدة مستقلة ومؤثرة ، ولكنها لا تملك وسائل وأدوات تنفيذ هذه السياسة وتحقيقها ، لأن قدراتها السياسية والعسكرية محدودة مقارنة بأمريكا .

وإذا كانت أوروبا تعتمد في أدائها لدورها العالمي على الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية ، نظرا لعدم وجود قوة عسكرية موحدة قوية ومؤثرة ، فإن فعالية استخدام هذه الأدوات،

إنما تقع عليها هي الأخرى، قيود نابعة من العواقب والانعكاسات السلبية المحتملة على أوروبا ككل، وعلى مصالح دولها .

لقد قال (فريدريك الأول) قبل أكثر من مائتي عام: "إن سياسة بدون قوة عسكرية، مثل جوقة بدون آلات موسيقية". وإذا نظرنا إلى أوروبا نجد أنها ضعيفة وذات محدودية في القوة العسكرية بدون دعم أمريكا، ولهذا فغالبا ما تضطر أن تنزل عند رغبة هذه الأخيرة، قبل أن تعلن عن تطور مواقفها وسياساتها<sup>(24)</sup>

وبسبب هذا الضعف، تقتصر السياسة الخارجية الأوروبية غالبا على رداة الفعل، وأحيانا ما يكون ذلك على مبادرات أو سياسات قامت بها دول أخرى وخاصة أمريكا. أي أن السياسة الأوروبية تنمو تبعا لمنهج التكيف التدريجي ، ولتفاعل المتغيرات الظرفية ، وليس تبعا لمخططات كبرى موضوعة سلفا.

ب، اختلاف وتباين المصالح الأوروبية : الذي يؤدي إلى اختلاف السياسات الوطنية إزاء مختلف الأحداث والقضايا الدولية. فرغم إنشاء الاتحاد الأوروبي ، فإن أوروبا لم تصل بعد إلى بناء نفسها كقوة سياسية موحدة بالفعل ، وإنما ظلت السياسات الوطنية تشكل أساس الموقف العام . فلم يصل هذا الاتحاد بعد إلى درجة الدولة الفدرالية التي تمارس السلطة بشكل مركزي ، وتفرض سلطاتها على وحداتها . ولكن في إطاره قامت الدول الأعضاء بالتنازل عن سيادتها لصالح مؤسسات الاتحاد في عدد من المجالات ، ولكن في مجالات أخرى ، مازالت تحتفظ بسيادتها كاملة . ولهذا يظهر الاختلاف بين سياسات ومواقف الدول الأوروبية داخل الاتحاد ، في كثير من القضايا والأحداث الدولية<sup>(25)</sup> .

إن اختلاف وتباين المصالح الوطنية وتعارضها أحيانا، يؤدي إلى اختلاف الرؤى والمواقف التي تعيق أوروبا من أن تتكلم بصوت واحد. حتى أن مسألة ما هي المصلحة العامة وأولوياتها، هناك صعوبة في تحديدها. وهذا ما أشار إليه (زيبينغيو بريجنسزكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق: "إن غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة، يرجع إلى اختلاف الأولويات السياسية لدى الاتحاد الأوروبي"<sup>(26)</sup>.

إن هذا التباين الكبير في سياسات الدول الأوروبية ، بسبب اختلاف المصالح الوطنية والأولويات ، يظهر في عملية صنع القرار الخارجي داخل الاتحاد ، حيث أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها من السياسات الخارجية التي تصدر عن الاتحاد نفسه. فبريطانيا ترى أن على أوروبا أن تلعب دورا مساندا للدور الأمريكي ، لا منافسا أو معارضا له ، في حين تعتقد فرنسا ودول أخرى ، أنه بإمكان هذا الاتحاد أن يلعب دورا مستقلا فاعلا وإيجابيا<sup>(27)</sup> .



وهكذا نجد أن كثيرا من المواقف والسياسات الأوروبية ، تعلن نتيجة للمصالح الجغرافية والاقتصادية والإستراتيجية المختلفة لكل دولة . وهذا ما يضعف القوة لتعاون أكثر فاعلية في مجال السياسة الخارجية ، وذلك لأن فعالية التعاون السياسي الأوروبي يعتمد على الحكومات الوطنية ، في حين كما يقول المفكر (والاس): "إن التعاون السياسي يجب أن يقوم خارج المصالح الوطنية"<sup>(28)</sup>.

ج. الخلافات و الانقسامات الأوروبية : والتي أدت وتؤدي إلى نقص في التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء ، وسياسات الاتحاد الأوروبي ، وإلى افتقار هذا الأخير إلى مواقف موحدة إزاء القضايا الدولية . نعم هناك تشاور وتنسيق من أجل سياسة خارجية موحدة ، إلا أن ذلك أصبح هدفا مظهريا فقط ، حتى يتضح للعالم أن هناك تنسيق ووحدة وعدم اختلاف أو انقسام ، لأن السياسة الناتجة ، تكون دائما قاصرة وغير فعالة ، لأنها لا تقدم إلا حدا أدنى مشترك من المواقف الوطنية المختلفة والمتباينة ، ولا تقدم إلا حلولاً وسطى ، تفتقد القوة الذاتية<sup>(29)</sup> . وزاد الأمر تعقيدا ، بعد توسيع الاتحاد الأوروبي ، وذلك لأن الدول الشرقية الجديدة مرتبطة أكثر بأمريكا لاعتبارات أمنية خاصة بها . مما يؤدي إلى الاختلاف بين الدول الغربية والدول الشرقية الجديدة<sup>(30)</sup> . كما أن هذا التوسع ، أدى إلى التنوع الجغرافي والثقافي ....وغيره . وهذا أضعف عملية التنسيق والتوصل إلى بناء سياسة أوروبية موحدة<sup>(31)</sup>.

كما يرجع هذا الانقسام إلى الافتقار للنظرة الموحدة الدقيقة ، فرغم أن كل الدول الأوروبية تتفق على ضرورة قيام الاتحاد بممارسة دور هام في العالم ، إلا أنها لا تتفق حول طبيعة هذا الدور ومداه . فهناك دول تبحث عن الدور العالمي للإتحاد ، وأخرى تبحث عن الدور الإقليمي ....وهكذا .

كذلك هناك اختلاف في النظرة الخاصة لمستقبل أوروبا ، وخاصة بين أقطاب الإتحاد . فبريطانيا تركز على الاعتبارات الاقتصادية دون السياسية . أما ألمانيا فترى أوروبا ككتلة اتحادية (فدرالية) ، تقوم على أساس المواطنة والاستقرار. أما فرنسا فترى في أوروبا القوة المطالبة بأن تصبح إتحادا لدول قومية<sup>(32)</sup>.

إن هذه الانقسامات كلها تعيق الإتحاد الأوروبي عن الوصول إلى سياسة خارجية موحدة ومؤثرة . فما زالت السيادة والمصالح الوطنية تحدد معظم المواقف والسياسات . ورغم أن فكرة الإتحاد تنطوي ضمنا على أن الدول الأعضاء ، قد وضعت قدرا من سيادتها في إطار مشترك محكوم بعمل الإتحاد نفسه ، إلا أنها لم تتقدم كثيرا في مجال السياسة الخارجية الموحدة . وقد عبر (كريس بايتن) ، المفوض الأوروبي السابق للشئون الخارجية عن ذلك بقوله : "إن أوروبا لا تزال تعيش أزمة شرعية بسبب أن كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي ، لا تزال تغلب سياستها الوطنية على السياسة

الاتحادية ، بل إن ثمة اقتناعاً لدى كثيرين مفاده أن أي مبادرات للإتحاد الأوروبي هي بشكل ما انتقاص من السيادة الوطنية ، أو على الأقل انتهاكاً للامتيازات الوطنية<sup>(33)</sup> .

فعلاً ، لم تتنازل دول الإتحاد الأوروبي لصالح الإتحاد في ميدان السياسة الخارجية ، كما فعلت في الميادين الأخرى ، مثل السياسة المالية والنقدية خاصة<sup>(34)</sup> .

ورغم استحداث منصب الممثل الأعلى للسياستين الخارجية والأمنية ، إلا أن من يتابع تحركات هذا الممثل وتصريحاته ، يلاحظ أنه لا يستطيع أن يبت في أي أمر باسم الإتحاد أبداً ، لعلمه أن الإرادات الوطنية ، قد تختلف وتتعارض مع الإرادة الاتحادية . كما أنه رغم هذا الاستحداث ، فإن الدبلوماسيين الوطنيين لم يختفوا ولم يختف دورهم ، وخاصة دبلوماسيي الدول الكبرى في الإتحاد .

وبسبب هذا الانقسام ، نجد ذلك التمثيل الضعيف للإتحاد الأوروبي في المحافل الدولية . فرغم تعيين الممثل الأعلى المذكور ، فإن كل وفد أوروبي عند أي اجتماع أو مفاوضات دولية ، لابد أن يضم ثلاث ممثلين لكل منهم منطلقاته ومرجعياته ومصالحه المختلفة: الممثل الأعلى ، ومفوض العلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية ، ووزير خارجية الدولة التي تتولى رئاسة الإتحاد الدورية... هذا كله يشنت قوة الإتحاد ويضعفه.

د ، ميكانيزم صنع السياسة الخارجية الأوروبية وتنفيذها : وخاصة عائق الإجماع. إذ أن ميكانيزم التصويت على قضايا معينة في المؤسسات الأوروبية ، يتطلب الإجماع . وهذا شكل دائماً عائقاً أمام وضع سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة. فالسياسة الخارجية هذه ، هي نتاج الحد الأدنى من الإجماع عند الدول الأعضاء ، والتي تصنع في إطار الدبلوماسية البرلمانية ، ولا تتم بالمرونة والوضوح والسرعة في التحرك والتعاطي مع المتغيرات الدولية المتسارعة أحياناً ، كما تستطيع ذلك دولة لها استمراريته ، وتملك استراتيجية واحدة ، وأهداف وأولويات واضحة ومحددة<sup>(35)</sup> . ففي عملية صنع القرار ، نجد أن التعبير عن المواقف تجاه أي قضية وتطويرها ، تجري ببطء ، وتمر عبر قنوات المداورات والمشاورات بين الدول الأعضاء التي لها اعتباراتها الوطنية ، ومصالحها المختلفة والمتباينة. كما أن قاعدة الإجماع تحترم مبدأ سيادة الدول الأعضاء ، ولهذا فلا تلتزم أي دولة بقرار لم تقبله أو لم توافق عليه ، مما يعيق عملية التنفيذ . كما أن الدول الأعضاء مازالت تتمتع بصلاحيات كبيرة ، تمكنها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة ، تبعاً لأجندة وطنية. فبالرغم من اتفاق هذه الدول على أن يكون للإتحاد الأوروبي سياسة خارجية ، وأنها تمثل أحد القواعد الأساسية لعملية التكامل الأوروبي ، إلا أن هذه الدول ما تزال تقاوم فكرة التنازل عن جانب من صلاحياتها لفائدة مؤسسات الإتحاد ، وتعمل على الاحتفاظ باحتكارها لعملية السياسة الخارجية داخله ، مما أدى إلى إسناد الدور الرئيسي ، إن لم يكن

الوحيد في هذه العملية إلى المجلس الأوروبي، وتهميش مؤسسات الاتحاد الأخرى، وخاصة المفوضية الأوروبية والبرلمان .

لكل هذه الاعتبارات الداخلية ، نجد أن أوروبا ، تواجهها صعوبات كبيرة للوصول إلى اتفاق في السياسة الخارجية . فما زالت دولها لم تصل بعد إلى إقامة كيان موحد بالفعل ، بل إن ما يوجد هو مجموعة دول منفردة ، تتنوع بشدة في كثير من الأمور، وتختلف وتتناقض مصالحها ونظراتها إلى الأمور من حولها ، وبالتالي تجد صعوبة في تبني سياسة خارجية موحدة ومؤثرة. وكما عبر وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد) ساخرا عمن يتحدثون عن تعاضد قوة الاتحاد الأوروبي، حيث قال: "إن أوروبا لا تمثل كيانا واحدا ، وإنما مجرد مساحة جغرافية تضم دولا صغيرة ومتوسطة الحجم ، عجزت خلال عقود من الزمن عن الاتفاق على الاتحاد في إطار دولة واحدة .....إنه ليس من السهل التعامل مع هذا الكيان ، الذي ليس بدولة ، بل مجموعة من الدول تعمل معا ". أو كما قال وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كيسينجر) ذات يوم : "في كل مرة نسمع فيها حديثا عن أوروبا ، أتساءل مع من أتكلم ؟ في إشارة إلى أن أوروبا هي أكثر من ظاهرة صوتية ترددها بعض حناجر قادة أوروبا المتحمسين لتحقيق حلم أوروبا العظمى ، ولكنها في الواقع لا وجود لها <sup>(36)</sup> .

ثانيا، العلاقات الأوروبية الأمريكية وطبيعتها : إن أمريكا لا تريد قيام قطب أوروبي قوي ومستقل، ينافسها الزعامة الغربية والقرار العالمي، ولهذا تسعى لبقاء أوروبا كتلة اقتصادية فقط ، وحرمانها من التحول إلى قوة سياسية ، ومن ثم إلى قوة استراتيجية مستقلة مؤثرة في النظام الدولي<sup>(37)</sup>. أمريكا ترفض فكرة الاستقلالية الأوروبية، بل تعتبرها مستحيلة، لأن أوروبا مازالت تحت قبضتها وهيمنتها بل وتبعيتها لها بسبب حاجتها إلى الحماية الأمريكية من أي تهديد علما .كما أن هذه الهيمنة والتبعية ناتجة من هيمنة الشركات الأمريكية الكبرى على الاقتصاد الأوروبي. بالإضافة إلى اختفاء الشخصيات القيادية الأوروبية المستقلة القوية مثل دوجول ، التي تتصلب تجاه النفوذ والهيمنة الأمريكيتين. أمريكا تفرق بين استقلال ووحدة أوروبا ، فأوروبا ذات الصوت الواحد يمكن أن تكون شريكا فعالا، على أن لا تتحرك باستقلالية عن أمريكا. ومن ثم لا تشجع أمريكا إرساء سياسة أوروبية، إلا إذا كانت تسير في فلكها .

إذن نتيجة للضعف الأوروبي خاصة العسكري مقارنة بأمريكا، نجد هناك تبعية أوروبية لهذه الأخيرة في إطار الحلف الأطلسي. وهذا الضعف أدى إلى وجود ذلك التجاذب المستمر بين التوجهات الأطلسية والتوجهات الأوروبية بسبب الخوف من حصول خلاف مع أمريكا، مما يجعل أوروبا أقرب دائما إلى هذه الأخيرة. ووجود هذا الاتجاه الأطلسي زاد من أهمية دور وتأثير العامل الأمريكي في تحديد مواقف أوروبا وسياستها الخارجية. ولا شك أن هذا التجاذب يعتبر أيضا من المعوقات الكبرى لتوحيد السياسة الخارجية الأوروبية ، ولعب أوروبا دور مؤثر في السياسة العالمية .

ونتيجة لذلك نجد أوروبا تتخبط بين الاستقلالية والتبعية لأمريكا ، وغالبا ما ظلت السياسة الخارجية الأوروبية تراوح مكانها بسبب عدم القدرة على بلورة حتى الخطوط العريضة لهذه السياسة ، بحيث تبقى مواقف أوروبا بين الاتجاهين الأطلسي والأوربي ، أي التأييد الكامل لأمريكا ، أو الاختلاف معها واتخاذ مواقف متميزة عنها ، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى الوقوف ضد أمريكا أو ضد مصالحها ، وخاصة إذا قامت هذه الأخيرة بتنفيذ مبادرة أو سياسة معينة. ومن هنا نرى وجود اختلاف بين الدول الأوروبية. فهناك من ترى أنه من حق أوروبا التفكير والعمل على حماية أمنها والدفاع عن مصالحها ، من خلال بناء منظومة دفاعية مستقلة ، وتبني سياسة خارجية موحدة. وهناك من تعارض ذلك وتدعو إلى بقاء أوروبا تحت المظلة الأطلسية ، أي الأمريكية<sup>(38)</sup>.

وهكذا فقد ظلت أوروبا تتأرجح بين الأطلسية والأوروبية مع ميل أكثر نحو الاتجاه الأول ، بسبب محدودية القوة الأوروبية ، وعدم وجود دفاع أوروبي مستقل ، مما خلق تبعية سياسية وأمنية لأمريكا . وهذه التبعية تقف عائقا أمام الهدف الذي تسعى أوروبا لتحقيقه من خلال استراتيجيتها التكاملية، ألا وهو توحيد سياستها الخارجية ، ولعب دور مؤثر على الساحة الدولية ، بعيدا عن الهيمنة الأمريكية ومستقلا عنها . ولكن هذا المسعى مازال بعيد المنال<sup>(39)</sup>.

إذن فمن أهم سمات السياسة الخارجية الأوروبية ، هي التأثير الكبير الذي تمارسه أمريكا على أوروبا ، بسبب خصوصية العلاقات بينهما . فطبيعة هذه العلاقات تعتبر محددا ومعوقا يقف أمام توحيد هذه السياسة ، ولعب دور مؤثر في النظام الدولي . ولهذا أصبح الأوروبيون "رهائن للضغط والتأثير الأمريكي"<sup>(40)</sup> . أو كما قال البعض : "إن أوروبا لم تستطع أن تفلت من السيطرة الأمريكية ، وأنها في نهاية المطاف ، ليست إلا ولاية صغيرة شأن باقي الولايات الأمريكية ، لا تستطيع أن تذهب بعيدا ، إلا بموافقة الحكومة الأمريكية في واشنطن"<sup>(41)</sup>.

وكأمثلة على هذا التأثير الأمريكي، نجد أن العلاقات الأوروبية- الأمريكية، لعبت دورا مهما في تحديد المدى الذي يمكن أن تصل إليه أوروبا في رسم سياسة مستقلة عن أمريكا تجاه المنطقة العربية وقضاياها حيث اضطرت دائما للوقوف وراء السياسة الأمريكية، والقيام بدور مكمل للدور الأمريكي<sup>(42)</sup>. كما أن الحرب على العراق سنة 2003، كشفت على صعوبة إقامة سياسة خارجية أوروبية مستقلة وموحدة ، بعيدة عن السياسة الأمريكية. وزادت هذه الصعوبة بعد انضمام مؤيدي الحرب إلى الإتحاد الأوروبي رسميا ، وتبني السياسة الأمريكية ، بل ودعمها . كل هذا أعاق الوصول إلى قرار أوروبي موحد بشأن هذه الحرب ، بل ظهرت بشأنها الاختلافات الأوروبية بشدة . وانقاد الأوروبيون في الأخير خاضعين إلى الموقف الأمريكي<sup>(43)</sup>.

ومما ساعد ويساعد أمريكا على ممارسة ضغوط وتأثير على أوروبا ، وجود هذا التيار الأطلسي القوي بقيادة بريطانيا ، الذي يحاول دائما إبقاء الموقف الأوروبي متفقا مع الموقف الأمريكي . فارتباط بريطانيا بالإستراتيجية الأمريكية ، وإصرارها على التضامن الأطلسي ، أديا إلى تقييد وإضعاف الجهود الرامية إلى انتقاد أمريكا أو الابتعاد عنها<sup>(44)</sup> .

وهكذا نجد أن ما يعرقل أوروبا كذلك من بلورة سياسة خارجية موحدة ومؤثرة على المسرح العالمي ، هو طبيعة العلاقات الأوروبية الأمريكية. وهنا نرى أن ما قاله الكتب الفرنسي (بول بالطا) قبل سنوات ما زال صحيحا ، حيث قال : "إن من ضمن الأسباب التي تمنع أوروبا من اتباع سياسة واستراتيجية مستقلة هو خوف تشعر به عدة بلدان أوروبية من أن يحدث توتر متزايد في الروابط التي عقدت مع أمريكا إبان الحرب الباردة ، والأهداف التي حددت لحلف شمال الأطلسي في ذلك الوقت ، والدور المسيطر الذي تلعبه أمريكا ، والخشية من لجوء أمريكا إلى الانتقام بقطع العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية"<sup>(45)</sup> .

باختصار، إن السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة والمؤثرة، وبرغم محاولات تجاوز الخلافات الداخلية، والوقوف صفا واحدا في القضايا الدولية ، إلا أنها لا تزال تنقاد للسياسة الأمريكية، أو تتعاون معها وتدعمها ، وتقوم بدور مكمل لها<sup>(46)</sup> .

**المحور الثالث ، سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي:** هناك إذن عدد من العوامل تشكل قيودا وضغوطا على السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة ، وعلى قيام دور أوروبي مؤثر في السياسة العالمية . والأمرك ذلك بالنسبة لهذه السياسة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي . إذ نجد أن أوروبا لم تلعب الدور الذي كان يجب أن تلعبه تجاهه . فبتتبع مسار السلوك والسياسة الأوربيتين إزاءه، تظهر بوضوح الصعوبات التي واجهتها أوروبا وما زالت تواجهها ، واضطرابها إلى الاكتفاء بأدوار ثانوية ، لا تتفق والخطاب المعلن عن هدف سياستها الخارجية ، وهو البحث عن مكانة لها في النظام الدولي<sup>(47)</sup> . فالطريق الذي اتبعته أوروبا في هذا الصراع ، لم يكن فعالا ، والدليل ، أنه برغم الفروق بين النظرة الأوروبية والأمريكية حوله، وحول كثير من قضايا المنطقة العربية، وبرغم المصالح المختلفة بين الطرفين هناك ، فإن السياسة الأوروبية عمليا تتراجع باستمرار إلى مستوى تقديم الضمانات وتوفير الغطاء للسياسة الأمريكية . أي أن أوروبا في النهاية تكون مضطرة لإلحاق سياستها بالسياسة الأمريكية حول هذا الصراع . وذلك لوجود مجموعة من العوامل تشكل قيودا على توحيد السياسة الأوروبية تجاهه ، وعلى لعب دور مؤثر فيه ، وأهم هذه العوامل :

**أولا ، القدرات المحدودة لأوروبا<sup>(48)</sup>:** فبالرغم من أهمية المصالح الأوروبية في المنطقة العربية ، إلا أن أوروبا تقوم دائما بعملية الموازنة في الصراع العربي الإسرائيلي ، نظرا لمحدودية دورها فيه ، لعدم

توفر الإمكانيات المادية لممارسة سياسة مستقلة فعالة ومؤثرة حوله . ولهذا تبقى هذه السياسة ، كما قلنا ، عبارة عن مجرد إعلان المبادئ وتقديم الضمانات والمساعدات الاقتصادية دون خطة واضحة .

فعلا ، لم تنجح أوروبا في القيام بدور ملموس وفعال في هذا الصراع ، لعدم الرغبة أولا ، ولعدم القدرة إن أرادت. فأوروبا عالميا تعتبر قوة ثانوية مقارنة بأمريكا . وإن خبرة الدور الأوروبي الجماعي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، تؤكد وتبرز القيود والضغط على الدور المستقل لأوروبا كقوة ثانوية ، والتي تنبع من محددات داخلية وأخرى خارجية بسبب هذا الضعف . ومن خلال هذا الضعف في التأثير في هذا الصراع ، وجد أن أوروبا هي محدودة القدرات عسكريا ، حتى تتمكن أن تحمي مصالحها الهامة والمتنوعة في المنطقة العربية ، ومحدودة سياسيا حتى تشترك بفعالية في إيجاد تسوية لهذا الصراع . وقد عبر (موراتينوس) المبعوث الأوروبي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بوضوح عن هذا الضعف ، وعن محدودية دور أوروبا في هذا الصراع ، عندما قال : "إنه إذا تم بالفعل الوصول إلى صيغة ملائمة للسلام في الشرق الأوسط ، فإن أمريكا سيكون عليها بالطبع التدخل . وفي الواقع فإن تدخل أمريكا لازم في كل الأحوال لحل الأجزاء الصعبة ، لأنها الطرف الوحيد الذي بإمكانه الوصول إلى حل لمثل هذه المشكلات . أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، فنحن نعلم جيدا حدودنا"<sup>(49)</sup>.

إن معضلة أوروبا السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، إذن هي ذلك التفاوت بين حجم المصالح والأهداف الضخمة في المنطقة العربية ، وبين القدرات والإمكانيات المحدودة . ويتجلى مآزق هذه السياسة بالنظر للدور الأوروبي في تسوية هذا الصراع ، إذ تفتقد أوروبا للقدرة على المشاركة في توجيه محاولات التسوية بما يتناسب ومصالحها في تحقيق الاستقرار في المنطقة ، يضمن لها مصالحها المتنوعة ، وخاصة المصالح الأمنية ، إذ أن أمن أوروبا من أمن هذه المنطقة .

إذن فأوروبا بسبب موقعها المحدود نسبيا ضمن ميزان القوى العالمي ، كقوة من الدرجة الثانية ، تواجه صعوبات في ممارسة سياسة خارجية موحدة مستقلة ومؤثرة في المنطقة العربية عامة ، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي خاصة . كما أن طبيعة هذا الصراع المعقدة ، لا تتيح إمكانية التأثير إلا للقوى التي تتمكن من التأثير الفعلي بأدوات وإمكانيات مادية ، خاصة العسكرية منها . ولكن أوروبا لم ولن تستطيع أن تستخدم الأدوات العسكرية ، بل وحتى الاقتصادية ، كأداة ضغط على أطراف الصراع . ومن ثم فإن وزنها في التأثير على الأحداث لا يقارن بوزن أمريكا . أي أن الموارد الأوروبية المحدودة ، لا تسمح بتقديم المساعدات العسكرية والمادية لمبادراتها ، والتأثير لتطبيق سياستها ، وبالتالي لم تكن المبادرات الأوروبية فعالة ومؤثرة ، لأن أوروبا لم تلزم نفسها ، ولن تستطيع حتى ولو أرادت ذلك ، لا على المستوى العسكري ، ولا حتى الاقتصادي ، الذي يتطلب مساعدات ضخمة في أشكال متعددة لمختلف الأطراف ، وحتى إمكانية زيادة مساعدات إذا قبلت هذه الأطراف وجهة نظرها<sup>(50)</sup> .

ثانيا ، صعوبة التنسيق الأوروبي : هناك أيضا صعوبة تنسيق الموقف الأوروبي الجماعي القادر على مواجهة قضايا الصراع العربي الإسرائيلي المعقدة . ومن ثم تعاملت أوروبا مع هذا الصراع من منطلق السياسات الوطنية للدول الأعضاء ، والتي تتباين تباينا كبيرا ، ولكل دولة دوافع حركة ، ومحددات خاصة بها ، ومصالح مختلفة . وهذه السياسات والمصالح المتباينة ، قد أثرت وتؤثر في تنسيق وبلورة موقف أوروبي موحدة ومؤثر تجاه هذا الصراع .

كما ترجع صعوبة التنسيق وتوحيد السياسة الأوروبية ، إلى تلك الانقسامات والاختلافات الموجودة بين الدول الأعضاء حول موضوع هذا الصراع . فاتخاذ موقف مشترك يفترض التنسيق بين السياسات المختلفة ، ولكن كان من الصعب اتخاذ موقف جماعي حقيقي ، والإعلان عنه بسبب هذه الانقسامات . وأصبحت عملية السلام في آخر اهتمامات وأولويات للكثير من الدول الأوروبية ، وبالتالي للإتحاد الأوروبي

إن أوروبا ليست طرفا موحدا بالفعل، فرغم إنشاء الإتحاد الأوروبي، ورغم أن دوله تحاول تنسيق سياساتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وغيره من القضايا الدولية، فما زالت لا تتحدث بصوت واحد.

ولهذا نجد أن النظرة الأوروبية لقضية هذا الصراع، كما القضايا العالمية الأخرى، تخضع لحالة من التجاذب بين الدول التي يدفعها الاهتمام بهذه القضايا، وتلك التي لا تريد، بسبب اختلاف الدول الأوروبية وانقسامها حول المنطقة العربية وحول قضاياها بالنسبة لهذه وتلك، ولطبيعة النظرة التي يميل كل طرف إلى ترجيحها في التعامل معها ومع قضاياها. فالدول المتوسطة تصر على توسيع نطاق اهتمامات دور الإتحاد الأوروبي في المنطقة ، بينما لا تظهر دول الشمال والوسط والآن دول الشرق الحماس نفسه ، وذلك لأن التقاليد الخاصة بدول المتوسط في علاقتها بهذه المنطقة ، تختلف عن الدول الأخرى. ولهذا فإن دور الدافع والمحفز للحركة والفعل الذي تمثله الدول الأوروبية المتوسطة، يواجه بدور الكابح والمعيق، الذي تمثله الدول الأخرى. وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تنسيق وتوحيد سياسة أوروبية، وإلى محدودية تأثير هذه السياسة في المنطقة العربية عامة، وفي الصراع العربي الإسرائيلي خاصة<sup>(51)</sup>

وهنا نجد الخلاف الفرنسي البريطاني خاصة حول مدى استقلالية السياسة الأوروبية عن السياسة الأمريكية ، والذي يشكل أحد أبرز العقبات التي تواجه السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة والمؤثرة. ففرنسا المدعومة من طرف إسبانيا وإيطاليا خاصة ، تسعى لأن يلعب الإتحاد الأوروبي دورا رئيسيا في المنطقة العربية ، وفي قيام علاقات أوروبية عربية . وفق رؤية مستقبلية ، تستهدف جعل منطقة جنوب وشرق المتوسط ، ضمن دائرة الاستقطاب الأوروبي . في حين تقود بريطانيا اتجاهها يميل

إلى المزاوجة بين الأهداف الأمريكية والأوروبية في المنطقة ضمن اعتبارات المصالح الغربية المشتركة ، وما تمليه الإستراتيجية الأطلسية عامة . ولهذا ظلت أوروبا في الصراع العربي الإسرائيلي تتأرجح بين الأطلسية والأوروبية ، ومن ثم وقع دورها في إطار توزيع الأدوار بين أعضاء العالم الغربي (أمريكا وأوروبا).

كذلك نجد تلك السياسة الازدواجية الأوروبية ، بسبب خضوع أوروبا لتبعية مزدوجة : للبترول وللمصالح الأخرى في المنطقة العربية ، من جهة ، وخضوعها لأمريكا من جهة أخرى . ومواجهة هذه التبعية المزدوجة ، شكل عبئاً ثقيلاً عانت منه أوروبا كثيراً ، مما جعلها لا تفكر في القيام بدور تفتقر إلى القدرة وإلى الرغبة في القيام به <sup>(52)</sup> . ومن هنا فإن أوروبا وجدت نفسها في مأزق ، فمصلحتها الضخمة والمتنوعة في المنطقة العربية ، تدفعها وتجعلها تميل إلى العرب ، بينما توقفها مصالحها الأمنية والضغط الأمريكي عن القيام بأي خطوة هناك . وقد ترجم ذلك سياسياً في قراراتها ومبادراتها ، التي ظلت تشمل دائماً تلك الازدواجية التي أصبحت معروفة ومألوفة : "الحفاظ على أمن إسرائيل والاعتراف بحدودها الآمنة ، والاعتراف في الوقت نفسه ، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني" <sup>(53)</sup> .

ثالثاً، تأثير العلاقات الأوروبية- الأمريكية <sup>(54)</sup> : نلاحظ إذن بأن قدرة أوروبا على بلورة سياسة موحدة ومؤثرة ومستقلة عن أمريكا في المنطقة العربية عامة ، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي خاصة ، تبدو صعبة جداً ، وهذا بسبب أن سياسات أوروبا متأثرة بالسياسات الأمريكية هناك ، وبالعلاقات الأوروبية الأمريكية عامة <sup>(55)</sup> . فنادراً ما قامت أوروبا باتباع أية سياسات في المنطقة العربية ، دون اعتبار لمصالح ولسياسات أمريكا هناك .

يوجد ضغط من أمريكا على أوروبا لمنعها من الانجذاب إلى الموقف العربي ، بسبب وجود قيود أمنية على السلوك الأوروبي ، لأن أمريكا تريد أن تحتفظ لنفسها بنصيب الأسد في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ، ولهذا استمرت في انتقاد ومعارضة ما أسمته بالتنازلات السياسية الأوروبية للعرب ، وكذلك في معارضة أي نوع من المعاملات التجارية التفضيلية بين أوروبا والعرب ، والتي يمكن أن تشكل حسماً ، تميزاً حقيقياً ضد التجارة والمصالح الأمريكية الهامة في المنطقة العربية .

وإذا ما تتبعنا العلاقات الأوروبية الأمريكية في المنطقة العربية <sup>(56)</sup> ، يظهر مدى تأثير السياسة الأوروبية هناك بالموقف الأمريكي ، إذ أن هذه السياسة تأتي دائماً ضمن حدود رسمتها أمريكا . وبالرغم من أن للطرفين مصالح مختلفة وأحياناً متناقضة في هذه المنطقة من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية . إلا أن أمريكا لا تسمح لأوروبا بانتهاج سياسة مستقلة هناك ، بحجة حماية مصالحهم المشتركة .



ويرجع عجز أوروبا عن لعب دور في هذه المنطقة ، وبلورة سياسة مستقلة تماما عن السياسة الأمريكية هناك ، إلى تعاضم النفوذ الأمريكي في أوروبا نفسها ، وإلى قدرة أمريكا في التأثير على أطراف الصراع العربي الإسرائيلي كذلك ، وإلى الضعف الأوروبي طبعا<sup>(57)</sup> .

كما أن أمريكا تعتمد على أوروبا في إصلاح أي خلل يحدث في العلاقات الأمريكية العربية ، وفي سياسات أمريكا في المنطقة عامة ، وبالتالي فتحرك أوروبا في هذه المنطقة ، محكوم بالنظرة الأمريكية<sup>(58)</sup>

لكل هذا ، فإن أوروبا لم تستطع التقدم بأي مبادرة عملية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، بل ظلت تكتفي بإعلان مبادئ وتصريحات عامة ، وبقيت باستمرار وراء خط أمريكي أحمر ، وخاصة عندما تكون أمريكا تنشط في المنطقة . وحتى ما يسمى بالمبادرات الأوروبية المستقلة ، فقد ظلت أمريكا تتحفظ عليها وترفضها<sup>(59)</sup> . بل عندما ننظر إلى جملة التصريحات والبيانات والمبادرات الأوروبية ، تجاه الوضع في المنطقة العربية ، نجد انها جميعها مبنية بصورة متوازنة مع منهج التسوية الأمريكي .

وهكذا أصبح دور أوروبا يقتصر على تأييد الموقف الأمريكي فقط ، بسبب تأثير أمريكا . فأوروبا كما عبر البعض ، لا تعدو أن تكون تابعة لأمريكا في المنطقة العربية ، وفي العالم<sup>(60)</sup> .

أدى هذا التأثير الأمريكي على السلوك الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، إلى وجود حد أدنى من الاتفاق الأوروبي ، أقل بكثير مما كان مطلوباً . بل أدى هذا التأثير إلى انقسام الدول الأوروبية في مواقفها ، بعضها منظماً إلى خط السياسة الأمريكية تماماً ، والبعض يريد سياسة خارجية أوروبية ذاتية ، ولكن متناسقة مع السياسة الأمريكية ، وإن ظلت فرنسا تحاول اتباع سياسة خارجية أوروبية مستقلة .

يتضح إذن أن أوروبا في سعيها لتوحيد سياستها ، ولزيادة دورها في المنطقة العربية ، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، لم تستطع أن تعزل نفسها عن السياسة الأمريكية ، بل ظل سلوكها متأثراً بالموقف الأمريكي الذي يرفض أن يتجاوز الدور الأوروبي إطار المواقف والتصريحات العامة ، بحيث أن أي محاولة لتطوير سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية ، يواجه بمعارضة شديدة تفقدها أي فعالية<sup>(61)</sup> .

من كل ما تقدم حول العوامل التي شكلت وتشكل قيوداً على توحيد السياسة الخارجية الأوروبية ، وعلى لعب أوروبا دور مؤثر في الصراع العربي الإسرائيلي ، نجد أنه رغم سعي أوروبا إلى هذا الهدف ، إلا أن الوزن المحدود نسبياً لقوتها ، وتباين واختلاف المصالح والسياسات الوطنية ، وكذلك

بسبب تأثير أمريكا. كل هذه تنعكس سلباً على وحدة السياسات والمواقف الأوروبية المؤثرة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وبسبب الحدود والقيود المفروضة على الدور الأوروبي في هذا الصراع ، فإن هذا الدور بقي مقتصرًا على مرحلة البحث عن تسوية سلمية هي نتيجة لتوازنات القوى القائمة فعلاً ، وتعبيراً عن خريطة القوى التي تم رسمها مسبقاً . وبقي دور أوروبا يقتصر على المشاركة في تقديم الضمانات المطلوبة والمساعدات الاقتصادية والفنية ، لتأمين والحفاظ على النتيجة التي تم التوصل إليها تحت الرعاية الأمريكية ، نتيجة لم تسهم أوروبا في صنعها أصلاً . وبمرور الوقت بدا واضحاً أن دور أوروبا سيظل ثانوياً . وغاية ما يمكن أن تقوم به أوروبا في عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي ، إضافة إلى الحضور الشرطي لحفلات توقيع الاتفاقات ، هو تقديم المساعدات الاقتصادية لأطراف العملية. وبسبب الفشل لإبراز شخصية أوروبية مستقلة ، وعجز أوروبا عن لعب دور مؤثر في هذا الصراع ، نتيجة للاعتبارات السابقة ، انتهى الأمر بـرجوع أوروبا إلى أحضان الوصي الأمريكي . وعبر تعاملها مع هذا الصراع ، حرصت أوروبا على عدم إجهاض المشاريع الأمريكية ، واكتفت بدور مكمل ، إن لم تنتظر الضوء الأخضر من أمريكا ، ومن ثم اتجهت إلى بديل الإعلانات<sup>(62)</sup>.

وهكذا بالنظر إلى الدور الأوروبي المحدود إزاء الصراع العربي الإسرائيلي ، تظهر مصاعب السياسة الأوروبية في إبراز سلوك موحد مستقل فعال وقادر على تمكين أوروبا من القيام بأدوار أساسية وحاسمة. فقد اضطرت أوروبا إلى الاكتفاء بأدوار ثانوية ، أو الاتجاه إلى البحث عن نقاط التوازن التي تسمح لها بالحفاظ على بعض مصالحها في المنطقة العربية .

#### الخاتمة :

عندما سئل (خافير سولانا) المنسق الأوروبي السابق للسياسة الخارجية والأمنية ، عن مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية الموحدة ، أجاب : "إن هذه السياسة حديثة وهي عملية في طريقها إلى التكوين ، كما أنها ليست الوحيدة التي تقوم بالنشاط الخارجي للإتحاد ، ثم إن الوقت غير مناسب للتقييم وكشف الحساب ، خاصة وأنها حالياً في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي"<sup>(63)</sup> . ورغم أن هذا التصريح كان في بداية بلورة سياسة خارجية أوروبية موحدة ، إلا أن هذه السياسة ما زالت لحد الآن خاضعة للتجاذبات الداخلية والخارجية ، مما أفقد الإتحاد الأوروبي الفاعلية في معالجة كثير من القضايا الإقليمية والدولية. فالدول الرئيسية فيه خاصة ، ما زالت لحد الآن تتحفظ على قيام الإتحاد باتباع سياسة خارجية موحدة، بسبب تباين أولويات السياسات الوطنية واختلاف المصالح . فاتجاه بريطانيا الأطلسي، واتجاه فرنسا المتوسطي، واتجاه ألمانيا الشرقي، نماذج تعكس هذه الحقيقة ، والتفاعل بينها يؤدي بالإتحاد الأوروبي ، إلى تبني الاتجاهات الثلاث معاً . كما أن الضغط والتأثير الأمريكي ، بالإضافة إلى الوزن المحدود نسبياً لأوروبا في النظام الدولي ، ما زالت كلها تمثل عائقاً حقيقياً .

ومن جهة أخرى ، فإن اتفاقية ( ماستريخت ) المؤسسة للإتحاد الأوروبي ، والتي طرحت مشروع السياسة الخارجية والأمنية الموحدة ، لم تتخذ ترتيبات صارمة حول كيفية الوصول إلى قرارات موحدة ومؤثرة ، ولم تحدد تفاصيل دقيقة فيما يخص آليات التحرك ، ولذلك فإن مسألة السياسة الخارجية الموحدة والمؤثرة ، وإن ظهرت بخصوصها مبادرات ، إلا أنها لم تصل بعد إلى هدفها المنشود ، بدليل أزمة كوسوفو (1999)، والحرب ضد العراق (2003)، ومواقف أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي... وغيرها . كلها كانت تحتاج إلى سياسة موحدة ، وإلى قرارات حاسمة ومؤثرة ، غير أن الدول الأوروبية تبنت مواقف مختلفة ، الشيء الذي أدى بالبعض إلى القول : " بأن كلا من فرنسا وبريطانيا خاصة ، بتجاربهما التاريخية ، ومصالحهما المتباينة ، لن تتمكننا أبدا من الوصول إلى اتفاق بشأن سياسة خارجية موحدة " (64). والأمر كذلك بين بقية الدول الأوروبية.

ولهذا نرى أن توحيد السياسة الخارجية الأوروبية ، ولعب الإتحاد الأوروبي دور مؤثر في النظام الدولي، مازالت بعيدة التحقيق، وهي تشكل أبرز التحديات التي يواجهها هذا الإتحاد. فهو لا يملك سياسة خارجية وأمنية موحدة حقيقية ، ولا يتحدث حول القضايا الدولية بصوت ولغة واحدة ومؤثرة ، بسبب الاعتبارات والقيود التي ذكرت. كما أن عدم توحيد سياسات دول الإتحاد الأوروبي، يشكل أكبر عقبة في طريق الوحدة الأوروبية التامة، وفي طريق تبوء هذا الإتحاد للمركز المؤثر على الصعيد العالمي.

إن التقدم في مجال السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة والمؤثرة ، يعتمد بالأساس على الإرادة السياسية الصادقة للدول الأعضاء في الإتحاد كلها ، وعلى وعي هذه الدول الجدي بضرورة التوحيد السياسي الحقيقي ، وإيمانهم العميق بأن ما تم تحقيقه من منجزات ومكتسبات هامة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والتجاري والمالي ، لن يتم المحافظة عليه ، إلا بتدعيمه بتكامل وتوحيد سياسي وأمني قوي يجعل الإتحاد الأوروبي يتموقع في مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة العالمية .

#### الهوامش :

1, Fontaine Pascale, l'Union Européenne, Editions du Seuil, Paris, Mai 1994, p22

2 ، أحمد وهبان وليلى مرسي ، حلف شمال الأطلسي والعلاقات الأوروبية -الأمريكية، بين التحالف والمصلحة (1945\_2000)، ط1، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2001، ص156

3, Jean Claude Masclet, l'Union Politique de l'Europe, Que Sais Je ? No1527, Paris, Press Universitaires de France, 1995

4, l'Europe en mouvement a la construction d'une Communauté Européenne , Office de la Publication Officielle de CE , Luxembourg, 1995, p197

تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة - سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً  
5 ، حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم  
الاقتصادية والقانونية

2009,damascusuniversity .sy/may/law/images/stories/619\_676 pdf

6 ، الأصفهانى نبيه، أوروبا المتحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ، السياسة الدولية  
، عدد 2002، 148 ، ص 138، 136

7، محمد أحمد مطاوع، اتجاهات تبلور للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في:

[www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahra/2004/7/1 File 3 btm](http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahra/2004/7/1 File 3 btm)

8 ، محمد أحمد مطاوع، تطور سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، في:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx ? Serial=221179&eid=725>

9 ، حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، بيروت، مركز دراسات الوحدة  
العربية، ط 2004، 1، ص 448

10، محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأمريكية ، مركز  
دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت ، أوت 2001 ، ص 37، 38  
Daniel Collard, le Partenariat Strategique entre l'Union Europeenne et la Russie, 11,  
Defense Nationale, No2, 2001

12 ، بال دانوي وزدرسلو لا تشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأوروبي-أطلسية، مركز دراسات الوحدة  
العربية، معهد ستوكهولم، ط 2004، ص 148

13 ، عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث  
الإستراتيجية، ط 1998، 1، ص 66

14 ، حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 451، 450

15 ، المرجع نفسه، ص 547، 546

16 ، Sylvie Hell & Goël Maurice, l'Elargissement de l'Union Europeenne, Paris, la  
Documentation Française, 2001

17 ، Chantal Lavallée, la Relation Union Européenne-OTAN, Partenariat Strategique  
ou mise sous tutelle de la defense Européenne, www.hei  
.Uleval.Ca/Fileadmin/...MRI Essai Chantal Lavallée pdf

18 ، حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 460

19 ، أي اجتماعات قمة دول وحكومات الإتحاد الأوروبي ، إذ المجلس ليس مؤسسة قائمة بذاتها

20 ، أصبح يسمى مجلس الإتحاد بعد توقيع معاهدة ماستريخت في نوفمبر 1993

21 ، صدام مربري الجميلي ، الإتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، لبنان ، دار المنهل العربي  
، ط 2009، 1

22 ، أنظر مؤسسات صنع السياسة الخارجية داخل الإتحاد الأوروبي في: محمد كمال وفؤاد نهر، مرجع سبق  
ذكره، ص 133 وما بعدها

23 ، إنظر نادية محمود عبد العزيز، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،  
يناير 1986، ص 15

24 ، المرجع نفسه، ص 259

- 25 ، محمد كمال وفؤاد نهر، مرجع سبق ذكره ،ص16،15
- 26 ، سعيد اللاوندي،أمريكا،أوربا،سايكس \_بيكو جديد في الشرق الأوسط،ملاح أولية لوفاق جديد،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2006،ص250
- 27، David Calleo,Beyond American Hegemony,the Future of Western Alliance, Wheatshrrall Book Ltd,
- 28، Anastasia Pardalis,European Political Cooperation &the USA,Journal of Common Market Studies, vol25, No4,June1987,p279
- 29 ، نادية محمود ، مرجع سبق ذكره ،ص360
- 30 ، طلال حسين مقلد ، مرجع سبق ذكره،
- 31 ، فيليب جوردن،سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة،الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث،عدد35،ص33،35
- 32 ، طلال حسين مقلد ،مرجع سبق ذكره،
- 33 ، سعيد اللاوندي،مرجع سبق ذكره،ص185،184
- 34 ، محمد كمال وفؤاد نهر،مرجع سبق ذكره،ص9
- 35 ، نصيف يوسف حتي ،الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية ،المستقبل العربي،العدد39،مايو1983،ص21
- 36 ، سعيد اللاوندي ،مرجع سبق ذكره ،ص186
- 37 ، جود الحمد، السياسة الأوربية والمحدد الأمريكي،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 31،ربيع 2005
- 38 ، فيليب جوردن،مرجع سبق ذكره ، ص35،33
- 39، Haim Shaked & Itmar Rabinovick(eds),the Middle East &the United States,Perceptions &Politics,Transactor Books,New Brunswick(USA),London(GB),1980,p124
- 40، Adam M.Garfinkle,Western Europe,s Middle East Diplomacy &the United States,Foreign Policy Research Institute, Philadelphia,Pensylvania,1983,px
- 41،سعيد اللاوندي ،مرجع سبق ذكره، ص 181
- 42 ، مخلد مبيضين،محددات السياسة الأوربية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-ال فلسطينية منذ معاهدة ماستريخت 1993
- Web2 .arabi .edu.jo /nara /manan/support .File/1341/doc
- 43 ، ناصر جبارة ،الإتحاد الأوربي مازال بعيدا عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة
- www .dw- :world de /dw /articles/0,147 433500 btml 44، Adam M.Garfinkle,op cit
- 45 ، بول بالطا،سياسة فرنسا في البلاد العربية ،ترجمة فاغور كامل،دار القدس، بيروت،دون تاريخ ، ص133
- 46 ، نجوان عبد المعبود،تطورات العلاقات الأوربية -الأمريكية، وتوسيع الإتحاد الأوربي: ملاحظات أولية.
- www .Siyassa.org.eg /asiyassa/Ahram/2004/7/1/File 5 ,htm

- 47 ، للمزيد في هذا الموضوع ،أنظر كتاب نادية محمود ، مرجع سبق ذكره
- 48 ، المرجع نفسه
- 49 ، حسن ناعفة،المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية ، معهد البحوث والدراسات العربية 1993،ص249
- 50 ، أنظر محمد مجدان، العالم العربي والعلاقات الأطلسية.... رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر 2007
- 51 ، المرجع نفسه
- 52 ، هالة سعودي،السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، المستقبل العربي،عدد57،نوفمبر1983،ص234
- 53 ، جلنمار النمى، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي، شئون فلسطينية، عدد110،يناير 198،ص103
- 54، أنظر أيضا ،عماد جاد،الإتحاد الأوربي والشرق الأوسط، الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2001،ص41 وما بعدها
- 55, Ian Greilsammer,Failure of the European Initiative in the Middle East , the Jerusalem Quarterly33,fall 1984,p48
- 56 ، أنظر تفصيلا لهذا الموضوع في: محمد مجدان، العالم العربي و....مرجع سبق ذكره
- 57, Marr Phepe , the United States ,Europe&the Middle East.an Uneasy Triangle,the Middle East Journal , vol 48,No2,Spring1994
- 58, Pelletrau R. ProcheOrient: la Cooperation entre l,Europe et les EtatsUnis, Politique Etrangere,1998
- 59 ، ناصف حتي، الشرق الأوسط و....مرجع سبق ذكره،ص195
- 60, Antomie Sangainette,Division Européenne,le Monde Diplomatique,1998,P18
- 61 ، بوقنطار حسان ،السياسة الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، مركز دراسات الوحدة العربية ط1،بيروت ،ابريل1987،ص166
- 62, Steven spiegel , the Middle East&the Western Alliance,London George Allen &Unwin,1982,P24
- 63 ، الأصفهانى نبيه، مرجع سبق ذكره ، ص139
- 64, Les Relations USA /CE dans 1 ,après Guerre Froide , Office de la Publication Officielle de CE , Luxembourg, 2002, P221